جامعة الزقازيق
كلية التجارة
قسم المحاسبة

مدى إلتزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية في مصر

إعداد
الباحثة / دعاء حسن محمد صلاح الدين

٢٠١٨

مدى إلتزام البنوك بتطبيق تعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية في مصر

ملخص

هدف هذا البحث إلى قياس مدي إلتزام البنوك العاملة في مصر بتعليمات بازل بخصوص تطبيق الحوكمة، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإختيار عينة مكونة من ٣٠ بنك من مجتمع البنوك العاملة في مصر، وقد تم تحديد فترة الدراسة لعام ٢٠١٥، وتم تجميع البيانات المطلوبة للدراسة، وقد تمثلت البيانات المطلوبة في: ازدواجية دور المدير التنفيذي، إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وقد أسفر التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة إلي عدة نتائج منها: عدم إلتزام البنوك بالقرار الخاص بازدواجية دور المدير التنفيذي، فقد بلغت نسبة البنوك التي يتولي فيها المدير التنفيذي، ويتم إختياره في مجلس الإدارة بنسبة ٧٠%، بلغت درجة إستقلال مجلس الإدارة نحو ٥٣.٥٣%، أن درجة الإلتزام بوجود لجنة مراجعة بلغت ٥٠%.

الكلمات الأساسية: حوكمة البنوك، تعليمات بازل، لجنة المراجعة.

مشكلة البحث:

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في يوليو ٢٠١١ قرارات بشأن تعليمات حوكمة الشركات، وذلك بناءًا علي توصيات لجنة بازل، وذلك في اطار السعي المستمر نحو تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية لحوكمة البنوك، وفي ضوء ما أظهرته الأزمات المالية المتتالية الأخيرة من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك وتقرير دور الجهات الرقابية، إذ أن تطبيق الحوكمة في البنوك يساهم في تحقيق العديد من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
- تحقيق الحماية لأموال المودعين.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة.
- الإستفادة الفعلية من عمل المراجع الداخلي والخارجي.

ولقد حددت لجنة بازل الآليات اللازمة لتطبيق الحوكمة في البنوك، والتي تمثلت في الآتي:

- عدم ازدواجية عمل المدير التنفيذي(أي لايكون المدير التنفيذي من أعضاء مجلس الإدارة).
- وجود لجنة مراجعة بالبنك.

تبعاً لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلي التالي :

١- إلي مدى تلتزم البنوك العاملة في مصر بقرارات بازل بشأن تطبيق قواعد حوكمة البنوك (إلي أي مدى يتم مراعاة عدم ازدواجية عمل المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة بالبنوك المصرية) ؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي الكشف عن مدي إلتزام البنوك العاملة في مصر بتطبيق توجيهات بازل للحوكمة في البنوك.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من خلال النقاط التالية :

- الكشف عن مدي إلتزام البنوك العاملة في مصر بتطبيق مقررات بازل بشأن تطبيق الحوكمة في البنوك العاملة في مصر.
- قلة وندرة الدراسات السابقة في مصر التي تناولت بالدراسة مدى إلتزام البنوك بقواعد الحوكمة.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لهدف تتمثل فروض الدراسة في الآتي :

ف١: من المتوقع وجود تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل.

ف٢: من المتوقع مراعاة التعليمات الخاصة بازدواجية المدير التنفيذي في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل.

ف٣: من المتوقع مراعاة التعليمات الخاصة بلجنة بازل بشأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك العاملة في مصر.

ف٤: من المتوقع وجود لجان مراجعة في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل.

معايير الحوكمة في البنوك:

تتمثل معايير الحوكمة في البنوك في الآتي:

١- **ازدواجية المدير التنفيذي** : ويتم قياسه من خلال عدم الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٢- **استقلال مجلس الادارة**: ويتم قياسه من خلال قسمة عدد أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين علي إجمالي عدد أعضاء مجلس الادارة.

٣- **درجة إلتزام البنوك بتشكيل لجان مراجعة بها.**

الإطار النظري:

تحقيقاً لهدف الدراسة فسوف تقوم الباحثة بتناول النقاط التالية علي النحو التالي:

(أ) مفهوم حوكمة البنوك:

ليس هناك تعريف محدد للحوكمة ولا يوجد نموذج متعارف عليه دولياً، إنما هناك مجموعة من التعاريف والنماذج المتبناه و المطبقة في العالم، وذلك من خلال ما يلي:

١- قام البنك الدولي بتعريف الحوكمة علي انها الحالة التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية وبالنسبة للمؤسسات فإن الحوكمة تعني الهياكل، والوظائف، والمسئوليات والعمليات، والتقاليد التي تستخدمها الادارة العليا للمؤسسة للتاكد من تحقيق رسالة المؤسسة(البنك الدولي، ٢٠١١).

٢- يعرف بنك التسوية الدولية الحوكمة في البنوك علي انها الاساليب التي تدير بها البنوك أعمالها من خلال مجلس الادارة والادارة العليا له، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٣).

٣- كما تعرف حوكمة البنوك أيضا علي انها مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية (سليمان، ٢٠٠٨).

في ضوء ما سبق يمكن للباحثة تعريف حوكمة البنوك بأنها مجموعة من المباديء و الآليات والمعايير السليمة التي تعمل علي تخفيض آثار تضارب المصالح بين الادارة وحملة الأسهم من خلال احكام السيطرة علي ادارة البنك ومراقبة عملها وادارة مخاطرها بما يؤدي إلي تطوير الاداء بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وأفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي وتحقيق مستوى عالى من الإفصاح والشفافية.

(ب) أهمية تطبيق حوكمة البنوك:

نظراً لأهمية الدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، فان تطبيق الحوكمة في البنوك يعد أمراً في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الاداء، ولدعم دوره في خدمة الاقتصاد القومي، وتعمل الحوكمة في البنوك علي تحقيق المنافع التالية (عيسى، ٢٠١٣):

- تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية.
- تعزيز الثقة في البنوك وتحسين سمعته.
- زيادة فعالية ادارة المخاطر.
- تحسين تقييم البنوك وكذلك تقليل تكلفة رأس المال.

(جـ) أهمية تطبيق حوكمة البنوك:

تهدف الحوكمة في البنوك الي تحقيق العديد من الاهداف يمكن تلخيصها علي النحو التالي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الادارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
- تحقيق الحماية لأموال المودعين.
- العمل علي ضمان مراجعة الاداء المالي للبنك.
- تحقيق رقابة مستقلة علي جميع الاعمال داخل البنك.
- الحد من استغلال السلطة من غير المصلحة العامة للبنك.

(د) معايير حوكمة البنوك:

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية معايير خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، يمكن تلخيصها في الآتي:

١- الاعلان عن الاهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي والبنك وتحديد مسئوليات الادارة.

٢- التأكد من كفاءة اعضاء مجلس الادارة وادراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود اخطاء مقصودة من قبل الادارة العليا.

٣- ضرورة فاعلية دور المراقبين وادراكهم لاهمية دورهم الرقابي.

٤- ضرورة توافر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وانشطة البنك والادارة.

العناصر الاساسية للتطبيق السليم لحوكمة البنوك:

إن التطبيق السليم لحوكمة البنوك يتطلب توافر عدة عناصر اساسية يمكن تلخيصها في التالي:

- الشفافية: توافر نظام معلومات فعال.
- وضع أهداف استراتيجية البنك.

- النهوض بمستوي الكفاءات البشرية من خلال التدريب.
- الاستفادة الفعلية من عمل المراجع الداخلي والخارجي.
- ضمان توافر نظام الحوافز مع نظم البنك.
- وضع وتنفيذ سياسة واضحة للمسئولية في البنك.
- ضمان كفاءة اعضاء مجلس الادارة.
- ضمان توافر مراقبة ملاءمة بواسطة الادارة العليا.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ويمكن الاشارة إلي هناك مجموعتين من الفاعلين في تطبيق الحوكمة في البنوك وهما:

المجموعة الأولي:

وتضم الفاعلين الداخليين وهم: حملة الاسهم، ومجلس الادارة، والادارة التنفيذية، والمراجعين الداخليين.

المجموعة الثانية:

وتضم الفاعلين الخارجيين وهم: المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الاعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، والاطار القانوني التنظيمي والرقابي.

الدراسات السابقة:

في ضوء هدف الدراسة يمكن استعراض الدراسات السابقة علي النحو التالي:

وتمت أغلب هذه الدراسات في البيئات الأجنبية، ويتم عرضها على النحو التالي :

١	دراسة (Hossaim, 2008)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى اختبار مدى الإفصاح الالزامي والاختياري من قبل الشركات المصرفية المدرجة في الهند، وقد قامت الدراسة باختبار عدة فروض هي: ربما تفصح البنوك العريقة عن مزيد من المعلومات بالمقارنة بالبنوك حديثة النشأة، تفصح البنوك ذات القيمة المختلفة من اجمالي الاصول عن مختلفة من المعلومات المالية، تفصح البنوك ذات الارباح المرتفعة عن المعلومات المالية بدرجة اكبر من البنوك ذات الارباح المنخفضة أو السالبة، ربما تفصح البنوك ذات الفروع اكثر من البنوك التي ليس لها فروع، يوجد ارتباط سلبي بين تركز الاصول في مكان ومدي الافصاح عن المعلومات، توجد علاقة ايجابية بين نسبة المديرين التنفيذين في مجلس الادارة ومدي الافصاح عن المعلومات.
منهجية الدراسة	قام الباحث بدراسة امبريقية للكشف عن الالزامي والاختياري من قبل البنوك الهندية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الي ما يلي: - ان حجم البنك والربحية وتكوين مجلس الادارة هي متغيرات الانضباط في السوق المالي في الهند. - ان البنوك في الهند تتفق تماماً مع القواعد المتعلقة بالافصاح الالزامي وعلي النقيض من ذلك فانها تختلف كثيراً في الكشف عن البنود الاختيارية. - حققت الهند اعلي مستوي في ممارسة الافصاح، خصوصاً في الافصاح الالزامي، وحققت بعض التقدم في الافصاح الاختياري، اذ بلغ متوسط الافصاح عن البنود الالزامية ٨٨%. في حين ان متوسط درجة الافصاح الاختياري هو ٢٥%، وبررت الدراسة ذلك إلى مراقبة من قبل المنظمين. - مجلس الادارة له تاثير مباشر علي مستوي الافصاح في الهند. - عمر البنك لا يؤثر علي مستوي الافصاح.

	- حجم البنك له تاثير مباشر علي مستوي الافصاح في البنوك الهندية. - ان البنوك الاكثر ربحية تفصح عن المعلومات المالية بشكل ملحوظ مقارنة بالبنوك الاقل ربحية.
٢	**دراسة (الدباغ، ابراهيم، ٢٠١٤)**
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الي استعراض الاطار الفكري للافصاح الطوعي عن المعلومات وعن طبيعة اليات الحوكمة المصرفية الي جانب دراسة واقع مستويات الافصاح الطوعي عن المعلومات في البنوك العراقية ومدي تاثره باليات الحوكمة المطبقة فيه.
منهجية الدراسة	تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وعرض الاطار النظري للدراسة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال الافادة من المراجع العلمية ذات العلاقة الي جانب التقارير والقوائم المالية المنشورة الخاصة بعينة الدراسة، حيث تم اختيار البنوك التي تاسست قبل عام ٢٠٠٤ وكان عددها ١٠ بنوك.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الي ما يلي: - تتكون الآليات الداخلية لحوكمة البنوك من آلية مجلس الادارة، آلية لجنة المراجعة، آلية تركيز الملكية، آلية تعويضات المدير التنفيذي، آلية معيار كفاية راس المال الرقابي، في تكونت الآليات الخارجية لحوكمة البنوك من آلية القوانين والتشريعات، آلية المراجعة الخارجية، آلية السوق . - بلغ متوسط نسبة التزام البنوك عينة الدراسة بآليات الحوكمة الداخلية ٧٨%. - بلغ نسبة التزام البنوك العراقية لعينة الدراسة بآليات الحوكمة الخارجية ١٠٠%، وهذا يعد مؤشر جيد علي التزام البنوك بهذه الآليات .
٣	**دراسة (Jaffari, 2016)**
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات حوكمة الشركات وادارة المخاطر للكشف عن المعلومات المالية الخاصة بالبنوك.

منهجية الدراسة	تم الاعتماد علي الدراسة التجريبية، وذلك عن طريق استخدام عينة من البنوك والتي تكونت من ١٨ بنكًا خاصاً مدرج في بورصة طهران للاوراق المالية من عام ٢٠٠٧ الي عام ٢٠١٣، وتم تضمين اليات الحوكمة التي تم فحصها: هيكل مجلس الادرة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الي ما يلي: - توجد علاقة سلبية بين حجم مجلس الادارة والافصاح عن ادارة المخاطر وذلك عند مستوي دلالة ١٠%، ٩٠% . - توجد علاقة سلبية قوية بين تكوين مجلس الادارة والافصاح عن ادارة المخاطر. - توجد علاقة إيجابية قوية بين المراجعة الداخلية والإفصاح عن ادارة المخاطر. - الرافعة المالية ليس لها تاثير قوي علي ادارة المخاطر ومؤشر الافصاح عن المعلومات. - حجم البنك له تأثير ايجابي علي الافصاح عن ادارة المخاطر. - وجود تأثير سلبي علي وجود ملكية الدولة وتكوين مجلس الادارة علي ادارة المخاطر.
٤	**دراسة (Ashfag& Zhang, 2016)**
هدف الدراسة	**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي المحددات الكمية والنوعية للافصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للقطاع المصرفي في باكستان.**
منهجية الدراسة	تم اجراء دراسة تحليلية عن طريق اختيار عينة من البنوك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الي عام ٢٠١٤.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الي ما يلي: - ان البنوك ذات نسبة اعلي من الاعضاء غير التنفيذين المستقلين ومديري مجلس الادارة، ونسبة الملكية الاقل من الادارة التنفيذية، والبنوك ذات القيمة الاعلي للاصول تميل الي تقديم درجة عالية من الافصاح عن المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة) من حيث حجم المعلومات.

التعليق علي الدراسات السابقة

بفحص الدراسات السابقة يمكن ملاحظة الاتي:

- ان البنوك التي قامت بتطبيق الحوكمة ليست في البيئة المصرية.

- انها ركزت علي الكشف من جانب واحد من جوانب الحوكمة، وهو بيان اثر تكوين مجلس الادارة علي الافصاح عن مخاطر السيولة.

- انها لم تتعرض الي مناقشة باقي اليات الحوكمة في البنوك، وايضاح مدي تطبيقها بخلاف ازدواجية المدير التنفيذي، وجود لجنة المراجعة .

في ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة انه من المهم التعرف علي مدى التزام البنوك في مصر بتطبيق الحوكمة بصورة متكاملة، وهذا ما سوف ترضحه الباحثة في الجزء التالي من البحث.

منهجية البحث:

مجتمع البحث وعينتها:

لتحقيق هدف البحث واختبار فروض البحث، فقد تم اجراء الدراسة التحليلية، حيث تمثل مجتمع البحث من البنوك العاملة في مصر، وقد تم تحديد فترة الدراسة بعام ٢٠١٧، ولقد تم الاعتماد علي عينة من البنوك مكونة من ٣٠ بنك.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في الحصول علي كافة البيانات اللازمة لاجراء التحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة الحالية خلال عام ٢٠١٧، حيث تمثلت البيانات المطلوبة في التقارير المالية المفصح لعينة الدراسة من البنوك المدرجة بسوق الاوراق المالية المصرية، ومواقع البنوك، وهي كالتالي:

١- موقع مباشر للبورصة المصرية، وذلك للحصول علي القوائم المالية لبنوك عينة البحث.

٢- المواقع الإلكترونية للبنوك.

٣- مركز نشر المعلومات.

أسلوب المعالجة الاحصائية وتحليل البيانات:

اسم البنك	عدد البنوك	ازدواجية المدير التنفيذي	استقلالية الاعضاء	لجنة المراجعة
بنك كريدي اجريكول	١	١	١٢/١٠=.٨٣=%٨٣	١
بنك الكويت الوطني المصري	٢	١	٨/٥=.٦٢=%٦٢	١
بنك الاتحاد الوطني	٣	١	٩/٠= صفر	صفر
بنك البركة مصر	٤	١	١٢/٢=.١٦=%١٦	١
بنك قطر الوطني الأهلي	٥	صفر	١٠/٧=.٧=%٧٠	صفر
البنك المصري الخليجي	٦	١	١٢/٥=.٤١=%٤١	صفر
مصرف أبوظبي الاسلامي	٧	١	٨/٤=.٥=%٥٠	صفر
بنك قناة السويس	٨	صفر	٩/٧=.٧٧=%٧٧	صفر
بنك فيصل الإسلامي	٩	١	١١/٧=.٦٣=%٦٣	صفر
البنك الأهلي المصري	١٠	١	٩/٦=.٦٦=%٦٦	١
بنك مصر	١١	١	٧/٠= صفر	١
بنك الشركة المصرفية العربية	١٢	صفر	١١/٩=.٨١=%٨١	صفر
بنك القاهرة	١٣	١	١٣/٩=.٦٩=%٦٩	١
البنك التجارى الدولي	١٤	صفر	٧/٥=.٧١=%٧١	١
بنك التعمير والاسكان	١٥	صفر	١٥/١٢=.٨=%٨٠	١
البنك المصري لتنمية الصادرات	١٦	١	١١/٦=.٥٤=%٥٤	صفر

من خلال العرض السابق يتضح ما يلي:

١- عدم التزام البنوك بالقرار الخاص بازدواجية المدير التنفيذي، فقد بلغت نسبة البنوك التي يتولي فيها المدير التنفيذي، والذي تم اختياره من مجلس الادارة بنسبة ٧٠%.

٢- عدم التزام البنوك بتطبيق القرار الخاص باستقلال مجلس الادارة بشكل متكامل، فقد بلغت نسبة الالتزام ٥٣.٥٣%.

٣- عدم التزام البنوك بتطبيق القرار الخاص بلجنة المراجعة بشكل متكامل، فقد بلغت نسبة التطبيق ٥٠%.

نتائج الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة الاتي:

١- قبول الفرض القائل من المتوقع وجود تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل.

٢- رفض الفرض القائل من المتوقع مراعاة التعليمات الخاصة بازدواجية المدير التنفيذي في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل، فقد تبني الفرض السابق عدم التزام البنوك بالقرار الخاص بازدواجية المدير التنفيذي، فقد بلغت نسبة البنوك الذي يتولي فيها المدير التنفيذي، والذي يتم اختياره من مجلس الادارة بنسبة ٧٠% .

٣- رفض الفرض القائل من المتوقع مراعاة التعليمات الخاصة بلجنة بازل بشأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك العاملة في مصر، فقد تبني الفرض السابق عدم التزام البنوك بالقرار الخاص باستقلال مجلس الادارة بشكل متكامل، فقد بلغت نسبة الالتزام ٥٣.٥٣%.

٤- رفض الفرض القائل من المتوقع وجود لجان مراجعة في البنوك العاملة في مصر طبقاً لتعليمات بازل، فقد تبني الفرض السابق عدم التزام البنوك بالقرار الخاص بلجنة المراجعة بشكل متكامل، فقد بلغت نسبة التطبيق ٥٠%.

مراجع البحث:

أولاً:المراجع العربية:

البنك الدولى، (٢٠١١)، "إدارة حكم افضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، البنك المركزي المصري.

المعهد المصرفي المصري (٢٠١٣)، " نظام الحوكمة في البنوك"، العدد السادس.

الدباغ، لقمان محمد ايوب، ابراهيم، ليث خليل (٢٠١٤)، "دراسة تحليلية لواقع الافصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدي تأثره بتطبيق اليات الحوكمة "، المؤتمر السنوي، الدوحة، قطر

عيسى، فؤاد محمد (٢٠١٣)، "دور الحوكمة واختبارات الضغط في ضبط اداء القطاع المصرفي في مصر"، المجلة العلمية البحوث و للدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ashfaq, K., Z. Rui. 2016. An Investigation into the Determinants of Risk Disclosure In Banks: Evidence From Financial Sector Of Pakistan, **International of Economics and Financial**, PP.2146-4138.

Hossain, M. 2008. The Extent of Disclosure in Annual Reports Banking Companies: the case of India, **European Journal of Scientific Research**, 23(4):PP.659-680.

Jaffari, M. 2016. Board Size, Composition of The Board, Despite the internal auditor and information disclosure of risk management in banks operating in the capital market in Iran, **Journal of Advanced Research In Accounting And Auditing**.